نحو بلورة توجه في التعامل مع قضية عرب 1948 (1 من 3)

قوى عربية في الداخل حاولت لعب دور الوسيط بين العرب وإسرائيل وروجت لجهودها عبر الإذاعة الإسرائيلية

لا توجد سلطة عربية في الداخل وهناك مجتمع لا يحكم ذاته بل تحكمه المؤسسة الصهيونية وتندمج طموحاته معها

عزمي بشارة*

■ لم يكن لدى التيار القومي العربي تصور لكيفية التعامل مع قضية العرب الذين بقوا في أراضي فلسطين المحتلة عام 1948 وأصبحوا مواطنين في إسرائيل. ولا أظننا نبالغ إذا قلنا إن التوجه إليهم تراوح بين اعتبار العلاقة معهم تطبيعا وبين اعتبارهم بالمجمل أسطورة صمود. أما النهج الذي تنحوه هذه الورقة فيتجنب هذين القطبين.

فنعم، يجب تجنب كل علاقة تطبيع مع إسرائيل ولو كان أدواتها عربا أو حتى أحزابا عربية من الداخل، ولكن من ناحية أخرى يجب إيجاد السبل للتواصل مع التيار القومي في الداخل ودعمه ودعم جهوده في الحفاظ على الهوية العربية والوطنية الفلسطينية، وهذا يعني أساسا دعم جهده في إقامة مؤسسات عربية هدفها، ودعم التواصل مع العالم العربي، والمقصود هو التواصل الذي يصب في هذا الاتجاه.

ونحن نرى أن يكون التواصل مع التيار القومي المنظم في الداخل واعتماد تقييماته للأوضاع المركبة داخل فلسطين بدلا من اعتماد وسائل الاعلام، ومنها «عربية إسرائيلية»، أو اعتماد التصريحات والانطباعات الاعلامية وحدها، فبعض السياسيين العرب في الداخل يتحدث في المحطات الفضائية العربية بما يخالف دوره الحقيقي في الداخل او ينطق بالعربية بموقف وبالعبرية بموقف آخر.

كما نرى أن من واجب التيار القومي العربي خاصة في أوساط الشعب الفلسطيني وفي البلدان العربية ألا يعمل على توزيع التيار القومي العربي في الداخل لهدف واحد وهو أن يكون لكل شق في الخارج اتباع ومريدون في الداخل، فليست لدى هذا التيار في الداخل رفاهية كهذه، ولا بد من توحده تحت لواء واحد. وحتى في هذه الحالة عليه أن يسبح ضد تيار «الاسرلة» في الداخل، وضد تيار الاسرلة في الخارج المؤلف من العرب الذين يطلبون من عرب الداخل ويتوقعون منهم أن «يتأسرلوا» وأن يتحولوا إلى قوة سلام إسرائيلية تدعم التسوية بأي ثمن.

ولذلك وبدل أن أقترح على الاخوة «كيفية التعامل مع عرب الداخل»، أرفق تقييم التيار القومي المنظم والذي أعده الكاتب لقضية عرب الداخل عموما من زاوية نظره في الداخل آملا أن يلقي هذا التقييم الضوء على قضايا كانت ربما شائكة وغير مفهومة بالنسبة للاخوة المشاركين في المؤتمر.

والآلية التي اقترحها في الوقع هي استمرار التواصل بيننا حول هذه الموضوعات من اجل عدم السقوط في تعميمات من نوع تخوين الجميع او تحويل الجميع إلى أبطال. والحذر مطلوب فهنالك تعددية حزبية عربية في ظل البرلمان الاسرائيلي، وهذه بمعنى ما تعددية إسرائيلية، تعبر عن ذاتها وتتناقش فيما بينها بأدوات إسرائيلية من ضمنها الاعلام الاسرائيلي. وحتى الاعلام «العربي الاسرائيلي» هو في غالبيته ممول من الوزارات والمؤسسات الحكومية الاسرائيلية وأيضا من دعاية الشركات الكبرى في إسرائيل.

والمسألة التي نناقشها تتناول في الواقع إمكانية بناء حركة وطنية فلسطينية وتيار قومي في ظروف المواطنة الاسرائيلية، والإجابة على هذا السؤال ليست سهلة على الاطلاق، إذ لا وجود لبنية طبقية عربية منفصلة عن البنية الطبقية للمجتمع الاسرائيلي، ولا وجود لاقتصاد عربي مستقل داخل حدود 1948، وكذلك لا وجود لعمل سياسي خارج إطار المواطنة. بهذا المعنى ودون قاعدة اجتماعية طبقية تسندها أو تنتجها تبقى قوة الحركة الوطنية إلى حد بعيد مسألة معنوية وسياسية ذات علاقة مباشرة بالوعي، إذ لا قاعدة اجتماعية مؤسساتية لها. والوعي السياسي يتأثر إلى درجة كبيرة بالأوضاع السياسية على الساحة العربية في العالم العربي. فكلما ازدادت أزمة المشروع القومي العربي، وكلما تفاقمت المسألة الطائفية مثلا، ينعكس ذلك فورا على الوعي القومي في الداخل بشكل ملحوظ.

التيار القومي في الداخل هو قومي لأنه «يؤمن» (أي يعتقد) بوجود أمة عربية، ولأنه ينحدر ذاتيا من الحركة القومية العربية المتنورة من التيار القومي في بلاد الشام مرورا بالناصرية والذي هدف إلى التحرر من الاستعمار وتركته، ومن نزعته لبناء مجتمع عربي حديث تقوم فيه علاقة مباشرة بين المواطن الفرد وبين الأمة/ الدولة دون اعتبار لانتماء هذا المواطن الديني أو الجنسي أو العرقي. ويعي التيار القومي التشوهات التي لحقت بهذه البراعم التنويرية الاولى، كما يعي أن هذه النزعات التنويرية قد طورت نظريا فرديا وليس حركيا. وقد لحقت بها تشوهات من قبل التيارات القومية ذاتها تحت وطأة ازدياد وتكثيف البعد الايديولوجي كلما تضاءل البعد الوحدوي القومي في الواقع العربي المعاش وكرد فعل على غيابه. لقد تطور الفكر القومي العربي باتجاهات غير ديمقراطية مبررا ممارسات غير ديمقراطية وديكتاتورية بتطويره لمفهوم أمة عضوية غير تاريخية، وبإهماله المواطنة مفهوما وممارسة.

لا دور فعالا للتيار القومي العربي

وغني عن القول أن التيار القومي في الداخل، وفي ظروف المواطنة الاسرائيلية تحديدا، غير قادر على أن يضطلع بدور فعال في الهم الوحدوي العربي. وهو رغم ذلك وخلافا للقوى السياسية الأخرى في الداخل يؤكد على البعد القومي في القضايا التالية تحديدا:

1- التأكيد على البعد القومي في النضال الفلسطيني في مواجهة مزاج سياسي منتشر في أوساط فلسطينية محدودة يؤكد العجز العربي.

2- التأكيد على الهوية القومية العربية كهوية مبشرة للفرد العربي في الداخل أيضا، لا تعبر عن طوائف، لا تحارباً ولا تآخيا.

3- التأكيد والعمل على تواصل العرب في الداخل مع الأمة العربية، ليس بهدف «التطبيع» مع إسرائيل، ولا «كجسر سلام»، وإنما لتعزيز وإغناء الهوية العربية في الداخل بعد أعوام من العزلة، وبما في تبادل الخبرات والآراء من فائدة.

ومع تأكيد التيار القومي في الداخل على ضرورة الاستفادة عربيا من خبرته ومعرفته بإسرائيل لعقلنة وترشيد عملية صنع القرار، إلا أنه خلافا للقوى السياسية الأخرى في الداخل لا يقبل التيار القومي بلعب دور الوسيط بين إسرائيل وبين القوى والأنظمة السياسية العربية، ولا بين القوى السياسية الاسرائيلية والدول العربية. وهنالك قوى سياسية عربية في الداخل حاولت أن تلعب هذا الدور علانية خاصة بين م. ت. ف. وإسرائيل في السابق وبين الأجهزة الأمنية الاسرائيلية والفلسطينية وتحتفظ بعلاقة حميمة مع الدول التي عقدت اتفاقيات سلام مع إسرائيل وتتمنى علنا أن تلعبه أيضا. وهي تحاول من حين لآخر أن تثير الإشاعات عبر دار الاذاعة الاسرائيلية وغيرها من الأدوات أن التيار القومي في الداخل يلعب مثل هذا الدور، ليس لأنها ضد لعب دور الوساطة، بل لأنها تريد أن تؤكد أن التيار لا يختلف عنها، أي «كلنا في الهوى سوا».

وليس لدى التيار القومي مانع على الاطلاق من اطلاع الرأي العام الاسرائيلي، ومن ضمنه حتى المسؤولين الاسرائيليين ما دام في البرلمان، على تقييمه للموقف السياسي في العالم العربي كما يراه، فهو يقوم بذلك علنا ومن على منبر الكنيست على أية حال، ولا أن يطلع المسؤولين العرب والرأي العام العربي على تقييمه للموقف في إسرائيل. فهو يقوم بذلك قولا وكتابة على أية حال. ولكن هذه ليست وساطة ولا هي مهمة التيار القومي. فهو منحاز بشكل واضح للموقف العربي والفلسطيني، وهو ليس حياديا ولا وسيطا. لا هو يقبل ذلك ولا إسرائيل تقبل به كوسيط، بل إنه متهم بالتحريض وبراديكالية الموقف قياسيا بمواقف عربية رسمية. ويرى التيار القومي العربي في الداخل أن طموح القوى السياسية العربية في الداخل للعب دور الوسيط هو طموح «دون كيشوتي» أصلا، فلا وزنهم الاقليمي ولا الدولي يسمح لهم به، ولا يفترض أن يكون هذا دورهم. هنالك من العرب في الداخل من يحاول باستمرار تسويق اليسار الصهيوني فكرا وشخوصا عن العرب، وعند الفلسطينيين تحديدا، في حين يحارب اليسار الصهيوني التيار القومي في الداخل حربا لا هوادة فيها، إذ يعتبر نهجه السياسي على المدى البعيد الأكثر خطرا على يهودية الدولة.

التحريض الإسرائيلي المباشر

ولا يتجلى الخطر برفض التجمع فكرة الاندماج وتأكيده على حقوق عرب الداخل القومية، ولا بمطلب دولة المواطنين الذي يتناقض مع الصهيونية فحسب، بل تتجلى الخطورة أيضا بنظر اليسار الصهيوني في تمسك التيار القومي بثوابت فلسطينية يوهم اليسار الصهيوني ذاته أنه بالإمكان إقناع الفلسطينيين بالتخلي عنها.

وتجلى ذلك بشكل واضح بالتحريض الاسرائيلي الشامل على هذا التيار لتمسكه بحق العودة، كما تجلى ذلك عندما رفض التجمع وحده في البرلمان التصويت لصالح مباركة ذهاب باراك إلى كامب- ديفيد، في حين أيدته واحتفت به كل القوى السياسية العربية في البرلمان، وبشكل فوري، بحجة أن السلطة الفلسطينية وافقت على المشاركة، رغم أن السلطة الفلسطينية لم تخف الطابع الاضطراري لمشاركتها، والتطابق بين الاضطرار الفلسطيني والاحتفال به هو ظاهرة أسرلة بامتياز.

لقد حذر التيار القومي ممثلا بالتجمع الوطني الديمقراطي من كامب- ديفيد دون أن يهاجم السلطة الفلسطينية لأنها وافقت على المشاركة فيه. فقد شاركها مخاوفها منه وعبر عن هذه المخاوف، وصدق عندما شخص الموضوع على أنه محاولة لإملاء موقف إسرائيلي، أو موقف إسرائيلي معدل أمريكيا، عليها. وبنفس الدرجة حذر هذا التيار من الاحتفاء العربي بفك الارتباط.

يطور التيار القومي في الداخل الفكر القومي باتجاه ديمقراطي، وهي محاولة تبدو أكثر سهولة من أخواتها في الوطن العربي لأنها لا تتحدى نظاما عربيا، ولأنها تطرح الديمقراطية في سياق وطني هو سياق الصراع مع الصهيونية. وليس من البطولة ولا من الإقدام طرح تناقض الصهيونية مع الديمقراطية على جبهات مثل مطلب المواطنة المتساوية، وفصل الدين عن الدنيا وأنظمة الطوارئ وغيرها. ذلك لأن الدولة العبرية تتبنى الديمقراطية خطابا سياسيا ودستوريا رسميا، ويظهر نضالنا في الداخل تناقضات هذا الخطاب البنيوية مع الصهيونية وعدم مثابرته. وقد احتاج هذا الطرح الديمقراطي المناهض للصهيونية إلى إبداع فكري وليس إلى بطولة بالضرورة، ولكن ممارسته باتت تحتاج إلى جرأة أكبر بعد أن شخصته المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة كخطر، فبات هذا الطرح وممارساته تتعرض إلى حصار سياسي وإعلامي إسرائيلي يجند معه قوى ومؤسسات عربية، كما يتعرض التيار القومي المنظم في التجمع الوطني الديمقراطي إلى ملاحقة بوليسية ومخابراتية، ويتوقع أن تزداد شدة هذه الملاحقة.

ولكن الجمع بين القومية والديمقراطية في إطار تيار قومي عربي يتم في المجتمع العربي كله، وليس فقط في الصراع مع الصهيونية. ولذلك يطرح التجمع قضية تنظيم المجتمع العربي في الداخل على أساس قومي (لا عشائري ولا طائفي) ديمقراطي، أي في مؤسسات ديمقراطية الطابع.

ولذلك أيضا يؤكد التجمع باستمرار على تنشئة كوادره تنشئة ديمقراطية ومتنورة، وعلى مساواة المرأة بالرجل في المجتمع العربي، وعلى حرية التعبير عن الرأي، وعلى الحوار ضمن التعددية الحزبية والايديولوجية القائمة. ولكن الطرح الديمقراطي لهذا التيار في الداخل يبقى ناقصا لأنه لا يطرح قضية السلطة. فلا توجد سلطة عربية (دولة) في المجتمع العربي في الداخل. والحديث يدور في نهاية المطاف عن مجتمع لا يحكم ذاته بل تحكمه المؤسسة الصهيونية وتندمج طموحاته السياسية من خلالها. ولا يؤسس هذا لحركة وطنية. والتيار القومي يطرح في أقصى الحالات قضية الحكم الذاتي الثقافي للأقلية العربية. وقضية «دولة المواطنين» هي بوصلة فكرية أكثر مما هي نضال للوصول إلى السلطة أو الانفصال عن هذا الكيان.

هل يستطيع التيار القومي في الداخل الاستعاضة عن ذلك بطرح قضية السلطة في الدول العربية من حولنا ؟ كلا. باستطاعته أن يطرح هذه المواضيع وأن يؤكد على أهمية المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، كما باستطاعته الاستفادة من التجارب العربية المختلفة. وكتيار قومي ديمقراطي بإمكانه إدارة حوار مع تلك التيارات في الوطن العربي التي لا تفرد أهمية خاصة لقضية الديمقراطية في الواقع الحالي ولا في تشخيص الأزمة الناجمة عن غيابها تاريخيا.

تيار ديمقراطي

ولاشك في أن، التيار القومي العربي في الداخل هو تيار ديمقراطي ينشد الديمقراطية في الأقطار العربية كافة، بل هو يذهب أبعد من بقية التيارات القومية العربية بادعائه أن الديمقراطية هي الطريق لتحقيق الوحدة العربية بأشكال فدرالية وكونفدرالية مستقبلا. ويسوق التيار القومي أمثله عديدة على استحالة الطرح القومي عربيا دون طرح ديمقراطي، من مسألة المواطنة المتساوية واستكمالها ببناء الأمة المدنية إلى ضرورة أن يطرح التيار القومي حلا لقضايا الاقليات.

فلا يمكن أن تطرح الوحدة فوقيا كأنها مسألة أمة فوق التاريخ والجغرافيا، وإنما يتم بناء الأمة تصاعديا من خلال المجتمعات العربية القائمة التي لا بد أن يتاح لها أن تعبر ديمقراطيا عن انتمائها العربي دون أن يمس هذا التعبير بحقوق الاقليات غير العربية الفردية والجماعية والتي فوت انعدام الديمقراطية والمواطنة فرصة اندماجها، كما لا يضر هذا بمن اندمج ويعتبر نفسه عربيا.

لا يرتبط التيار القومي الديمقراطي في الداخل بأي دولة عربية أو نظام عربي لكونه تيارا قوميا، لا لاعتبارات سياسية ولا لغيرها من الاعتبارات. ومن ناحية علاقته بالتيار القومي في البلدان العربية لا يقترب حتى من مقارنته بعلاقة الاحزاب الشيوعية في الدول الرأسمالية بالاتحاد السوفييتي في حينه. كان الشيوعيون يدعون ان الدكتاتورية السوفييتية هي الديمقراطية الحقة. وكانوا يعتبرون الديمقراطية الليبرالية مجرد تعبير عن دكتاتورية البورجوازية.

في حين لا يرى التيار القومي في الداخل بالأنظمة المحيطة أنظمة ديمقراطية، وموقفه من الديمقراطية كنظام سياسي واضح لا لبس فيه. فالديمقراطية التمثيلية والمواطنة الليبرالية هي شكل من أشكال الديمقراطية الوحيد الذي يستحق أن يسمى نظام حكم ديمقراطي في عالمنا. ولكن التيار القومي الديمقراطي لا يستطيع ولا يرغب في أن يلعب دور المعارضات العربية من موقعه في إسرائيل. فليس من البطولة ولا الاقدام طرح قضية الديمقراطية في الدول العربية التي تحتل إسرائيل أراضيها مثلا، وذلك في إطار «الديمقراطية الاسرائيلية». ولو قام التيار القومي بذلك لاختلط الحابل بالنابل. فإسرائيل غير مبالية تجاه قضية الديمقراطية في الوطن العربي، وإنما تحدد موقفها من العرب ونظامهم الاجتماعي كما يحدد الموقف من «العدو»، إذ تعتبر كل ما في صالحه في غير صالحها.

على التيار القومي الديمقراطي ممثلا بالتجمع الوطني مهام عديدة متعلقة بالقومية وبالديمقراطية في الداخل، خاصة وأن القوى السياسية العربية في الداخل تمارس في تعدديتها ديمقراطية إسرائيلية مفروضة، ولا تمارس ديمقراطية عربية. والتعددية السياسية الحالية القائمة في المجتمع العربي في الداخل ليست تعبيرا عن مدى ديمقراطيته، وما زالت الحاجة قائمة لنضال طويل وجهد مضن لديمقراطية المجتمع العربي في الداخل. ليس التيار القومي في وضع الوعظ بالديمقراطية للوطن العربي من خلال الديمقراطية الاسرائيلية. ولا يفترض أن تحرجه أو تجره لذلك مزاودات اليسار الصهيوني والقوى العربية المرتبطة به في الداخل. ولو قام بذلك لكان هؤلاء أول من يشي به، كما درجوا على الوشاية به للسلطة الفلسطينية كلما عبر عن نقد ما. ما زال التيار القومي الديمقراطي رغم تأثيره الواسع حركة صغيرة نسبيا، ولا يستطيع أن يخوض معارك عديدة، ولا بد له أن يميز بين الصديق والعدو، وبين الحليف والخصم، ولا بد له أن ينظم سلم أولوياته حسب جدول أعماله في الداخل. وسلم أولوياته لا يشمل تضادا بل تحالفا مع التيارات القومية العربية في البلدان العربية.

العلاقة مع الوطن العربي

يحترم التيار القومي الديمقراطي القوى الديمقراطية والمثقفين الديمقراطيين في الوطن العربي، وهو لا ينفك يعرف الناس في الداخل بهم عبر نشر تجاربهم ومقالاتهم. ولا يستثني هذا كله وجود نقاشات نظرية غير حزبية بيننا وبين بعض المثقفين العرب حول مقومات قيام الديمقراطية على شكل تداول سلمي للسلطة في المرحلة الراهنة في الدولة العربية، خاصة وأن الخيار بين خيارات غير ديمقراطية في تجربة الجزائر ما زالت حية ترزق، كما يدور بيننا نقاش حول ضرورة الاصلاحات السياسية والقانونية التي تدفع إلى الأمام بحقوق المواطن والمساواة أمام القانون وحرية التعبير عن الرأي وغيرها من العناصر التي تؤسس للديمقراطية، وليس آخر هذه العناصر الاصلاح الاقتصادي الذي يوسع الطبقة الوسطى، ويقلص الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويرفع نسبة التعليم. هذا نقاش نظري غير حزبي وهو قائم في النظرية الديمقراطية على أية حال ولدينا اجتهاداتنا التي لا تغير من موقفنا المنحاز للديمقراطية كنظام حكم.

يختلط الموقف على بعض المعادين للتيار القومي على المستوى العربي والذين لا يعتبرون الصراع مع إسرائيل سوى تفاهم عابر بالمقارنة بالصراع مع القومية العربية، ويغطون على هذا الموقف كله بفذلكة لغوية تؤكد على خصومة دائمة بين الديمقراطية والقومية العربية. ويحقدون على التيار القومي الديمقراطي لأنه يفند مزاعمهم حول استحالة الربط بين القومية العربية والديمقراطية، ويبحثون جاهدين عن أي «تناقضات» في الموقف لإثبات هذه الاستحالة، ويتعايشون بسهولة ويسر مع ممارسات ومواقف غير ديمقراطية إذا كانت غير قومية وتوافقت مع «مصادر رزقهم»، أو مصالحهم للدقة. لاشك في أن هنالك توترا بين القومية والديمقراطية، ولكننا نقاس كديمقراطيين بمدى تنبهنا لهذا التوتر، ولكي لا يتحول إلى تناقض.

تنمو في الداخل على خلفية غياب مسألة الدولة والسلطة نسخ مشوهة من هؤلاء المثقفين الذين يدافعون بشكل مجرد عن الليبرالية والديمقراطية الاسرائيلية كتبرير للارتباط الذهني والمصلحي بحزب العمل وميرتس وغيرها من الحركات الصهيونية، وذلك دون برنامج سياسي ديمقراطي موجه للمجتمع العربي أو حتى ضد النظام القائم في إسرائيل والذي يمارسون عادة الاعجاب به سرا، وعلنا عندما يغلب عليهم الاعجاب فلا يستطيعون مقاومته. ويقومون بمناكفة منهجية مستمرة ضد كل محاولة حزبية سياسية للربط بين مصالح المجتمع العربي الوطنية والمدنية، هكذا يتحول التظاهر غير الملزم بالديمقراطية إلى تحريض في وسائل إعلام إسرائيلية وعربية إسرائيلية ضد العرب وضد الأنظمة العربية الرافضة لشروط السلام الاسرائيلية، والى موقف ملزم ضد المحاولات العينية لصنع الديمقراطية ضمن التيار الوطني الديمقراطي.

هنالك من العرب في الداخل من يحاول باستمرار تسويق اليسار الصهيوني فكرا وشخوصا عند العرب... وعند الفلسطينيين تحديدا... في حين يحارب اليسار الصهيوني التيار القومي في الداخل حربا لا هوادة فيها... إذ يعتبر نهجه السياسي على المدى البعيد الأكثر خطرا على يهودية الدولة....

* نص محاضرة قدمت أمام المؤتمر القومي 17 الذي عقد بالدار البيضاء
* مفكر ونائب عربي